أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن / محمد أحمد آل حامد



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة
محاضرات
الإمارات
16

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار **«سلسلة محاضرات الإمارات»** التي تتناول المحاضرات والندوات، وورش العمل المتخصصة التي عقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، والتي يدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية، المتضمنة دراسة قضايا الساعة. ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ والمهتم، أينما كان.

إهداء ٢٠١٤
مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه
الامارات

سلسلة محاضرات الإمارات

-16-

أمن الخليج وانعكاساته

على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن / محمد أحمد آل حامد

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1996

الطبعة الأولى 1997

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 764666 - 9712 ـ فاكس: 773533 - 9712

E-mail: root@ecssr.edu

http://www.ecssr.ac.ae

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مقدمة

موضوع هذه المحاضرة يشغل حيزا كبيرا في الفكر الاستراتيجي المعاصر، وعلى مختلف أنماط هذا الفكر ورؤاه، ألا وهو أمن الخليج العربي، والتهديدات القائمة والمحتملة لهذا الأمن، وتحديداً من دول الجوار. لقد أصبح هذا الواقع هاجسا مقلقا، تجاوز صداه حدود البيئة المحلية، ليفرض نفسه على فكر الباحثين والمحللين والاستراتيجيين، وعلى عقول الساسة وصناع القرار في العالم، وأصبح الخليج العربي ميدانا تتصارع فيه المصالح الدولية - فتتصادم وتتقاطع - واضعةً الإقليم الخليجي على فوهة بركان دائم الغليان.

إن الخليج العربي هو قلب الشرق وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع، ولكنه أصبح حائراً بين طامع في أرضه وثرواته، يهدد قيمه وانتماءاته القومية الراسخة، ويتظاهر بالأناة والصبر يداري بهما العجلة واللهفة، وبين مستفيد يتظاهر بأنه يعطي أكثر مما يأخذ، ويحمي الكنز المدفون من الطامعين فيه المحيطين به من كل ناحية.

غني عن الذكر أن هناك خلافات حادة في مسار التطورات الدولية، بل إنها تجمع المتناقضات في آن واحد، ولم تكن التفاعلات الإيرانية مع دول الخليج العربي استثناء من ذلك. فالتوتر والشك

وعدم الثقة سمات غلبت على العلاقات بين الطرفين. حيث تتبنى إيران استراتيجية «المجال الحيوي» الذي يعطيها حق الهيمنة على منطقة الخليج، من خلال الاستئثار بدور إقليمي مهيمن، دون اعتبار لمصالح الدول الأخرى وأمنها بالمنطقة. وقد ترجمت ذلك عمليا من خلال ادعاءاتها بملكية تاريخية لبعض دول الخليج، وتهديد الأمن القومي لبعضها، من خلال استثارة الجماعات الموالية لها على أرض تلك الدول. بل تجاوز الأمر ذلك، إلى استخدام القوة العسكرية في احتلال الجزر الإماراتية الثلاث.

وثمة أمر لا يمكن إغفاله في هذا المجال، وهو أن جوهر مسألة الأمن القومي لدول الخليج العربية، يكمن في السياسات الأمنية الاستراتيجية التي ترسمها دوله، وفي تأمين القدرات اللازمة لدعم تلك السياسات. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأمن القومي الخليجي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل. فالخليج العربي هو البوابة الشرقية للوطن العربي وحزام أمنه، وهو ـ من وجهة نظر الاستراتيجية العسكرية ـ يمثل مركز استطلاع متقدم لمنطقة الشرق الأوسط والأقصى، ويشكل الآن منطقة عسكرية استراتيجية وتعبوية من الدرجة الأولى، وخطاً دفاعياً للحفاظ على مفاتيح النفط.

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأمن القومي والأمن الجماعي

كانت تلك أرضية ننطلق منها إلى موضوع المحاضرة. وفي البداية ينبغي تحليل المفاهيم وتشخيص المسميات ذات المعايير المؤثرة على فلسفة الأمن، ألا وهي الأمن القومي والأمن الجماعي.

1 – **الأمن القومي**: هو تأمين كيان الدولة «الأمة» ضد الأخطار القائمة والمحتملة التي تهددها داخليا وخارجيا، وتهيئة الظروف لتحقيق أهدافها الاستراتيجية القومية، مع أخذ المتغيرات الدولية في الاعتبار. وللأمن القومي عناصر رئيسية، لعل أبرزها العنصر المعنوي، وهو فكرة الدولة ذاتها (كيانها)، والعنصر المادي «الديمجرافي»و العنصر المؤسساتي. كما أن للأمن القومي أبعاداً عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. ويتكون الأساس المادي ـ كعنصر للأمن القومي ـ من الناس والإقليم بكل موارده. وهذا الأساس بحكم طبيعته المادية قابل للتهديد المادي، وغالبا مايكون سريع العطب لأنه معرض ومكشوف وغير حصين. وعلى هذا الأساس، تشكل مؤسسات الدولة مقومات الأمن القومي، باعتبارها تعمل على التماسك الداخلي والمنعة الخارجية. وهذا يعني أنه لابد من تدعيم قدرة الدولة في السيطرة على الصراعات الداخلية ورقابتها من جانب، ومن جانب آخر الإعداد السليم لعناصر القوة الوطنية لمنع أي تهديد خارجي من تحقيق أهدافه.

إن التحليل الآنف الذكر يقودنا إلى تقسيم الدول إلى فئتين، دول قوية وأخرى ضعيفة. لذا تأتي فكرة حسابات القوة الشاملة هنا لتسعفنا، وهذه الحسابات تشكل الكتلة الحيوية (الإقليم والسكان) والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، وقدرة النفوذ والتأثير، والأهداف الاستراتيجية، والإدارة الوطنية، والقدرة الدبلوماسية. وهكذا يتسع مفهوم الأمن القومي ليشمل عناصر المصلحة القومية السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية والإدارية... إلخ.

2 – **الأمن الجماعي**؛ ويعني ما تقوم به الدول المنضوية تحت لواء نظام جماعي واحد، من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية. والأمن الجماعي ترجمة دولية لشعار «الفرد للكل» و«الكل للفرد»، وقوامه أنه إذا استخدمت دولة ما، القوة غير القانونية ضد دولة أخرى، فإنه يتوجب على جميع الدول أن تقاوم القوة المعتدية.

واقع الأمن في الخليج العربي

بعد هذا الإيضاح الموجز لمفهومي الأمن «القومي والجماعي» دعونا نقرأ بعمق واقعنا في الخليج العربي، ونستشرف المستقبل على ضوء التهديدات الإيرانية لأمننا القومي والجماعي، حيث لابد

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من إطلالة سريعة على الفكر الاستراتيجي الإيراني - من الداخل والخارج - لنتمكن من الإحاطة بفلسفته وأهدافه ورؤاه.

مما لاشك فيه أن إيران تشكل قطبا فاعلا في منطقة من أهم مناطق العالم وأخطرها. وتوزيع النشاط الإيراني يسير على جميع المستويات الإقليمية والإسلامية والدولية. ويأتي هذا النشاط الفاعل نتيجة الإحساس الإيراني بذاتيته الفاعلة في المنطقة، وإمكانية مده إلى مناطق أخرى من العالم، ومن ثم فرض قطبيته على الأطراف الأخرى في هذه المناطق. ولاشك أن محاولة التعرف على إيران من الداخل تقودنا إلى فهم المعطيات التالية:

أ – إن الثورة الإسلامية الإيرانية غيرت وجه الحياة كلها في إيران، وعملت بوعي وإتقان على إقحام الجماهير وحضورها على الساحة السياسية.

ب – أفرزت هذه الثورة نظاماً يستند إلى عقائد شعبية غاية في العمق. ونجحت في وضع استراتيجية سياسية طويلة الأمد، تستند إلى مبادئ مرتبطة بعقائد الشعب الإيراني، الذي يتغنى بالأمجاد الفارسية، وينادي بالهيمنة الإقليمية باعتبارها إرثاً وماضياً تليداً.

جـ – إن النظام الحاكم في إيران جعل من تصدير الثورة الإسلامية - بالمنظور الإيراني - هدفاً استراتيجياً وحيوياً وحياتياً ومصيرياً، يستند إلى منظور علمي عقائدي، ويعتمد على مصادر وإمكانات وطاقات تحشد لتنفيذها، ويستثمر عناصر الشخصية الإيرانية وفكرها المذهبي وإمكاناتها الذاتية.

د– إن النظريات التي تحكم الاستراتيجية الإيرانية أدت إلى تعقُّد العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة، بحيث يصعب تحديد نوع هذه العلاقات وأهدافها المرحلية دون الرجوع إلى هذه النظريات، من أجل كشف الغموض في هذه التحركات الإيرانية، خاصةً في مجال إقامة التكتلات الإقليمية ذات الاتجاهات المتعددة، مثل المجمع العلمي لآل البيت والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية والمجموعة الإقليمية الناطقة باللغة الفارسية، وغيرها كثير.

هـ – إن القضايا الأساسية - التي تثيرها إيران على المستوى الإقليمي والإسلامي والدولي - ليست قضايا مرحلية، بل هي قضايا عقائدية ترتبط بفكر النظام الإيراني واستراتيجيته، وتتخذ أشكالا مختلفة تتواءم مع المواقف والظروف والأحداث المعاصرة، وتبدو غير قابلة للحل إلا من خلال المنظور الإيراني، مثل قضية الوحدة الإسلامية، وقضية أمن الخليج، وقضية

الاستكبار العالمي، وقضية الحج السياسي، وقضية الجمعة السياسية، وغربة الإسلام، وكلها قضايا تدخل في إطار ربط العبادات الدينية بالسياسة.

و- إن الفقه السياسي الشيعي يتيح للنظام الإيراني قدراً كبيراً من المرونة، في إقامة ودعم علاقات قوية مع الأجنحة والمنظمات الثورية المتطرفة خارج إيران، مادامت تسير في الاتجاه الذي يساعد على نجاح الاستراتيجية الإيرانية في المناطق التي تهم إيران. كما أن الفقه السياسي الإيراني يتيح للحاكم حرية استخدام عنصر «مصلحة النظام» لإخفاء النشاط السياسي أو حجبه، وتأكيد إنكار العلاقات مع الأطراف الخارجية.

استراتيجية إيران في الخليج

في سياق الحديث عن الاستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج،نلمح وجود التداخل بين الفكر الاستراتيجي الإيراني والبيئة الاستراتيجية المحلية، وعدم الانسجام بين الواقع الإيراني وأهدافه. فالواقع الإيراني أقل من أن يحقق التطلعات الضخمة، وهو لم يؤهل بعد لتحقيق ذلك الدور الطموح في الهيمنة الإقليمية على المنطقة. وسنحاول في هذه العجالة أن نلقي الضوء على المتغيرات الاستراتيجية - الإقليمية والدولية - التي ساهمت في رسم

الاستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج. وهنا يمكن تحديد أربعة تطورات دولية رئيسية، أثرت مباشرة على النهج الاستراتيجي الإيراني في السنوات الأخيرة هي:

أ - انهيار الاتحاد السوفيتي

تخلصت إيران نتيجة لهذا الحدث من سطوة الجار القوي، وتحررت من هاجس الأمن الذي لازمها سنين طوالاً، وقد ساعد ذلك على تنشيط الدور الإيراني جنوباً، وتغذية طموحاتها في المنطقة العربية.

وجاء انهيار الشيوعية وأيديولوجيتها -بالطبع- في مصلحة إيران، حين وضعها على منتصف الطريق لتصدير فلسفة ثورتها. ولاشك أن ظهور ستة جمهوريات إسلامية على أنقاض الاتحاد السوفييتي، تمتاز بثقل ديمجرافي (45 مليون نسمة) يمكن أن يمثل إضافة حقيقية لإيران. إذ تتواصل مذهبياً ولغوياً -مع اثنتين منها هما أذربيجان وطاجكستان وهناك بعض التحليلات ترى إمكانية انتظام الجمهوريات الإسلامية في نظام إقليمي «خراسان الكبرى»، يكون مركزه إيران ويمتد جنوبا ليشمل الخليج العربي، أو في أقل القليل يعظِّم الدور الإيراني في نطاقها.

ب. بروز القوة الأمريكية

صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 1992 وثيقتان مهمتان، تحدثت الأولى منهما عن حق الولايات المتحدة في منع أي تهديد لمصالحها في الخليج العربي، أما الثانية فقد تضمنت تصورا لمحاولة قوة معادية ـ لم تحدد ـ للسيطرة على منابع النفط وموانيء الخليج عام 1999، وفي هذه الحالة الأخيرة يقترب الحل الأمريكي لفض الأزمة من نظيره المتبع في عاصفة الصحراء.

ورغم أن التحليل السابق يفضي إلى نتيجة منطقية. مؤداها إخضاع السلوك الإيراني لنوع من المراقبة الأمريكية الدقيقة في مناطق متعددة، إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى وجه أو جانب آخر من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، يتمثل في منح إيران قدراً محسوباً من حرية الحركة، للتعبير عن طموحاتها الإقليمية، وإيهامها بالقدرة على التحدي الجزئي للإدارة الأمريكية، ليكون في هذا مبرر كاف لتكثيف وتمديد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج.

وثمة اتجاه آخر يشير إلى بواكير تبلور تنسيق أمريكي–إيراني مشترك، يفسره كل طرف من الطرفين حسب هواه، ويوظفه لما يخدم مصالحه في منطقة الخليج. ويستند هذا المنطق إلي وجود سابقة

لمثل هذا التنسيق الثنائي بعد الثورة، من خلال ما عُرف باسم «إيران جيت»، لاسيما أن هناك خطاً في القيادة الدينية والسياسية المزدوجة لإيران، لا يمانع في استئناف العلاقة مع الولايات المتحدة، رغم هجومه بين حين وآخر على «الاستبداد الدولي». مثل هذا الخط أو الاتجاه يقف في وجه التيار المتصلب المضاد، الذي يتزعمه بعض منفذي عملية احتلال السفارة الأمريكية، والذي لا يعارض فقط استئناف العلاقة مع الولايات المتحدة، بل يحرض على العودة مجدداً لأسلوب اختطاف الرهائن الأمريكيين.

جـ. التفاعل بين قوى الدمج (النظام) وقوى التفكيك (الفوضى)

في تقدير مستقبل التفاعل بين قوى الدمج والتفكيك –في عالم ما بعد الحرب الباردة– ظهرت وجهتا نظر أساسيتان. أولاهما جسدتها مدرسة الاعتماد المتبادل، وذهبت إلى أن «ملامح عصر القرية العالمية الكبيرة» أخذت تتبدى لعيوننا، ويظهر الواحد منها تلو الآخر. أما وجهة النظر الثانية فتمثلها لنا مدرسة الصراع، التي لم تجد في انتهاء الحرب الباردة إلا انتهاء لشكل معين من أشكال صراع القوة، يمهد لمرحلة جديدة يُستأنف فيها الصراع، حول قضايا جديدة وبوسائل من نوع مختلف. وحسب تلك المدرسة، فإن القومية تعد الخطر الأكبر الذي يتهدد عالم اليوم، بعدما ظلت مشاعر

الخوف المتبادلة تلعب دور الكاتم للصراعات القومية. ومثل هذا التفاعل بين قوى الدمج والتفكيك، له دلالاته العميقة على إيران على صعيدين. الأول: احتراز إيران من تحريك الأقليات في دول جوارها العربي بشكل كبير، مخافة أن تصبح هي ذاتها هدفاً لعوامل تفكيك من النوع نفسه، في ظل ما تتسم به تركيبتها الاجتماعية من تعدد كبير، فمن بين حوالي 65 مليون نسمة ـ أكثرهم من الفرس الشيعة ـ توجد أقلية سنية تبلغ نسبتها 14,01٪ من إجمالي السكان، وتتوزع على العديد من القوميات أهمها العرب والأكراد والبلوش، والتركمان. ويزيد في تعقيد هذا الوضع عاملان، أحدهما أن تلك الأقليات تتمركز بالقرب من حدود إيران مع جيرانها الآسيويين عرباً وغير عرب. أما العامل الآخر المهم فهو ما تعانيه هذه الأقليات داخل إيران من معاملة تمييزية ضدها.

وعلى صعيد آخر، فإن البعد الاندماجي ـ أو النظامي ـ كان له تأثيره الإيجابي بدوره على السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية، بدفعه إيران للبحث عن أطر أوسع للتكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد يقول الإيرانيون إن هناك ارتباطاً بين الأوضاع الإقليمية والمستجدات الدولية، لأن ما يجري حولنا مثل الوحدة الأوروبية يدفعنا إلى التفكير والعمل لمجاراة ما يحدث، والتفكير في إقامة سوق إسلامية مشتركة.

د. حرب الخليج الثانية

لقد جاءت حرب الخليج الثانية لتكون المحك لمختلف التطورات السابقة. وانعكس أول آثارها على العلاقات العربية ـ الإيرانية، إذ أعادت إيران إلى العالم العربي بعد سابق عزلها ـ أو انعزالها ـ زمن الخميني. ومعروف أن الأزمة وقعت ولم يمض على قبول إيران لقرار وقف إطلاق النار مع العراق عام 88 أكثر من عامين اثنين، وهذا التوقيت فرض استحالة مادية على إمكانية دعم العراق، حتى بعدما اتضح البعد الدولي للواقعة. فمن جانب، كان الغزو ينعش في الذاكرة الجماعية الإيرانية خبرة الماضي القريب بكل مرارتها. ويشبه البعض وضع إيران آنذاك بوضع فرنسا عام 1920، إذ كان يستحيل على المنطق الفرنسي أن يستسيغ خوض الحرب إلى جوار ألمانيا، وكذلك كان يستحيل على المنطق الإيراني أن يفعل الشيء نفسه مع العراق. ومن جانب آخر، فإن إيران كانت لها مشكلة اقتصادية، وكانت تراهن في حلها على مساعدة العالم، ومن ثم لم يكن بمقدورها أن تنحاز للعراق، حتى لا تنسف الجهود التي وضعتها على أول الطريق الصحيح.

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خصوصية الخليج في الاستراتيجية الإيرانية

كل هذه المتغيرات الاستراتيجية الدولية التي ذكرناها خلقت بُعداً ذا خصوصية للخليج في الاستراتيجية الإيرانية. فقد وجد أنصار الخط المتشدد في إيران أن الفرصة قد سنحت مرة أخرى، لتعود مخططات تصدير الثورة الإيرانية، وتأخذ طريقها إلى السطح، وتمارس نشاطاً خطيراً واسع النطاق في البلدان العربية والخليجية، في إطار استراتيجية شاملة تحاول فرض الهيمنة الإيرانية تحت ستار الدين والعقيدة. وتبلور أمام القيادة الإيرانية خطان استراتيجيان :

الأول؛ ممارسة دور إقليمي منضبط لدولة أصبحت قوية نسبياً، يمكنها أن تتمتع بنفوذ قوي مقبول يحافظ على مصالحها الأساسية. ينبثق عن هذا الخط مستوى من السلوك السياسي العسكري، تبدو حدود القوة متحكمة فيه إلى حد كبير، وتتحدد من خلاله قيود على استخدامات القوة العسكرية، والخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها إقليمياً ودولياً.

الثاني؛ ممارسة دور إقليمي مهيمن لدولة أصبحت تتمتع بهامش واسع من حرية الحركة في المنطقة، بعد انكسار القوة العسكرية العراقية، وحصولها - أي إيران - على نصر بلا حرب. وينبثق عن

هذا الخط مستوى من السلوك السياسي العسكري، تبدو أوهام القوة متحكمة فيه إلى حد كبير، ويعبر عن نفسه من خلال النشاط التسليحي الإيراني بصورة تدعو إلى التساؤل حول الأهداف الإيرانية الكامنة خلف ذلك. بالإضافة إلى اتساع نشاطات التدخل الإيراني غير المباشر وانتشارها، بصورة غير مبررة في غالب الأحوال.

ومن الواضح أن القيادة الإيرانية اندفعت - منذ البداية - إلى اتباع سلوكيات الدور المهيمن بطريقة محسوبة، فقد قررت القيادة الإيرانية أن تمارس عملية مساومة وإكراه واسعة النطاق، للحصول على دور باتفاقيات محدودة ومكاسب زائدة، بأكثر مما تمارس دوراً حقيقياً تمليه عليها مصالحها، بالمعنى الواسع لتلك المصالح، واستمر البحث الإيراني عن دور إقليمي تهيمن إيران من خلاله على دول المنطقة، بدعوى أنها الدولة الأقوى والأقدر على صياغة الأمن الإقليمي وصيانته، بعيدا عن أية تدخلات من خارج إطار الخليج.

وخلاصة القول، أن التطورات الدولية والإقليمية أدت إلى نشوء اختلال جسيم في التوازن الاستراتيجي بمنطقة الخليج والإطار الجيوبوليتيكي، لصالح إيران. وعادت إيران تحاول لعب دور شرطي الخليج عن طريق استغلال الخلل في توازن القوى على الصعيد

الإقليمي، حيث تعمل السياسة الإيرانية على الترويج لهذا الدور عن طريق تكثيف نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي في اتجاهين : الأول يختص بمنطقة الخليج، من خلال العمل على خطين استراتيجيين، أولهما احتواء العراق وذلك بالإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم بين الطرفين، رغم التنازلات العراقية الضخمة لإيران على هامش حرب الخليج الثانية. والثاني بدء مرحلة من المصالحة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إلا أن تلك المصالحة ما لبثت أن توارت، أو كادت، نتيجة التمادي الإيراني واحتلال الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الاتجاه الآخر خاص بمنطقة شمال غرب آسيا، حيث استعادت جمهوريات آسيا الوسطى سيادتها، مما يمنح إيران فرصة للاضطلاع بدور إقليمي نشط، مستفيدة في ذلك من المكانة الخاصة التي تتمتع بها في آسيا الوسطى لاعتبارات حضارية ودينية، بالإضافة إلى العوامل الضاغطة للجغرافيا السياسية الإيرانية، باعتبارها حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسطها، وقد يؤدي كل ذلك إلى الترويج للنموذج السياسي الإيراني الذي أصبح يقوم على المزج بين الاعتبارات العلمية والأيديولوجية في آن واحد.

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انطلاقا مما سبق فإن الرؤى الاستراتيجية الإيرانية ـ بخصوص أمن الخليج ـ تتبنى التصورات التالية:

(1) إقامة حلف عسكري تحت مسميات مختلفة مثل «منظمة الدفاع الإقليمية» أو «الحزام الأمني الخليجي» أو «التحالف الخليجي».

(2) إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية الأجنبية، مع الأخذ في الاعتبار جعل خليج عُمان خارج نطاق المياه الإقليمية.

(3) رغم موافقة إيران على «المرور الحر» عبر مضيق هرمز، وضرورة مساهمة جميع دول الخليج في حماية هذا الممر، إلا أنها وضعت بعض العراقيل أمام الملاحة، كما أنها وضعت خط رجعة تستخدمه عند الضرورة.

(4) المطالبة بإعلان مياه الخليج مياهاً إقليمية، الأمر الذي يثير مسألة تحديد المياه الإقليمية، وموضوع (الجرف القاري)، وهذا من شأنه حصول إيران، على مكاسب خاصة قريبة من الساحل العربي خاصة بعد احتلالها للجزر العربية الثلاث.

(5) اعتماد الحل القائم على التعاون الإقليمي، باعتباره الحل الوحيد الذي يضمن الأمن في الخليج.

(6) محاولة إيران الحصول على اعتراف بدورها في منطقة الخليج، وقد برز ذلك من خلال حرب الخليج الثانية، التي كانت بمثابة

رسالة للعالم الغربي تفيد أن بوسع الغرب الاعتماد على إيران لحماية مصالحه الاستراتيجية في المنطقة.

(7) حرصت إيران على توضيح موقفها، القائم على التفرقة بين أمرين، الأول حرصها على ترسيخ التسوية السياسية مع العراق، التي حققت فيها كل شروطها، والثاني رفض الغزو العراقي للكويت وضمها إليها، والتزامها بالقرارات الدولية الصادرة ضد العراق.

(8) تعتبر إيران أن أي تغيير في الحدود السياسية في المنطقة أمر مرفوض تماما، لأن ذلك قد يعني في المستقبل تغيير الحدود السياسية الإيرانية ذاتها، سواء في مناطق الشمال المتاخمة لروسيا، أو في منطقة الأهواز العربية، الغنية بالبترول، أو بالنسبة للجزر الإماراتية الثلاث التي استولت عليها إيران بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس.

الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي

تحدثنا فيما مضى عن استراتيجية الجانب الإيراني تجاه أمن منطقة الخليج، وبقي أن ننتقل إلى الطرف الثاني في المعادلة الإقليمية، وهي دول الخليج العربي، لنلقي الضوء على جوانب القوة وجوانب الضعف في بناء الأمن القومي لتلك الدول، وهناك عدة

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مقومات للأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نستطيع أن نحصرها فيما يلي:

أ. المقوم الجغرافي والتاريخي.

ب. المقوم السياسي.

ج. المقوم الاقتصادي.

د. المقوم الثقافي والاجتماعي.

ينبغي أيضا أن نستعرض أهم النقاط المؤثرة في بنية الأمن القومي لدول مجلس التعاون.

1. **تقييدات القوة البشرية**. إن إحدى أهم المشكلات التي تواجه دول المجلس تكمن في ضآلة حجم القوة البشرية. جدير بالذكر أنه حتى نشوب حرب الخليج، لم توجد في أية دولة من دول المجلس خدمة عسكرية فعّالة للمواطنين، بل كانت فيها قيود كثيرة على شروط الخدمة العسكرية، حتى بالنسبة للأفراد المتطوعين. ومن ثم فإن الخطط الرامية إلى زيادة حجم القوة العسكرية البشرية ـ لدى بعض دول المجلس ـ تواجه صعوبات كبرى، أهمها القاعدة المحدودة للقوى البشرية، والآثار الاجتماعية المحتملة، للتجنيد الإلزامي أو التعبئة الشاملة.

ب. الدفاع الأحادي والثنائي والجماعي. بدأت فكرة الدفاع الجماعي بإنشاء قوة للتدخل تابعة لدول المجلس قوامها حوالي 5000 جندي، وهي «قوة درع الجزيرة»، وتضم عناصر من كافة الدول الأعضاء في المجلس. واعتبرت الخطوة الأولى نحو تشكيل قدرة رادعة جماعية. غير أن هدفها الحقيقي - فيما يبدو - كان هو الحفاظ على النظام والاستقرار الداخلي ضمن منطقة دول المجلس، أكثر من كونه مجابهة الاعتداء الخارجي. ومهما يكن الهدف الأصلي، فإن «قوة درع الجزيرة» أثبتت أنها غير كافية، خاصة لمجابهة حالة طارئة كتلك التي نجمت عن الاجتياح العراقي للكويت. وفي أعقاب حرب الخليج، أعيد النظر مجددا في فكرة الأمن الجماعي، وذلك من خلال: «إعلان دمشق»،أو ما عُرف بصيغة «2+6» التي أضافت بُعدا عربيا لجهود الأمن الجماعي في الخليج. ومن خلال زيادة حجم قوات درع الجزيرة إلى 100 ألف جندي وتفعيل دورها، ولكن لم تنجح هاتان الصيغتان.

جـ. توسيع الدعم العسكري الخارجي. بعد فشل الجهود المستندة إلى الأمن الجماعي، بذلت دول المجلس جهودها لتوسيع رقعة تحالفاتها الخارجية، على أساس ثنائي الجانب. ومنذ عام 1991، أضحت ثلاث دول غربية رئيسية (هي الولايات المتحدة

وبريطانيا وفرنسا) تلعب الدور الخارجي الأكبر في تدعيم الأمن الخليجي. وذلك يعود في أحد جوانبه إلى تردد دول المجلس للنظر في بدائل جماعية، ومن جانب آخر، يعود إلى رغبتها في خدمة مصالحها الخاصة. ومنذ حرب الخليج تم التوقيع على الاتفاقات الثنائية مع أطراف خارجية، ارتبطت من خلالها دول الخليج باتفاقات عسكرية تسليحية ودفاعية مع أمريكا وأوربا.

الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران برزت فكرة الأمن الإقليمي الخليجي من جديد، لإيجاد تعايش سلمي بين أنظمة الحكم العربية ذات التوجهات المختلفة، حفاظا على أمنها ضد التدخل الخارجي. ولكنها لم تستطع إيجاد حد أدنى من التطابق السياسي حول طبيعة التحديات والتهديدات التي تواجهها، وبالتالي لم تتوصل دول منطقة الخليج إلى تحقيق الأمن الخليجي بالمفهوم الشامل، لعدم وجود الأرضية الأساسية، ولاختلاف التصورات فيما بينها.

من ناحية أخرى، حاولت الولايات المتحدة الاعتماد على سياسة التحالف بين الحكومات الصديقة (كما تسميها)، من خلال ترتيبات أمنية إقليمية ـ رسمية أو غير رسمية ـ تكون قادرة على تخفيف حدة الخلافات والتناقضات، من أجل حماية المصالح الغربية. ثم أتت

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أحداث الكويت عام 1990 لتثبت أن التهديدات نابعة من داخل المنطقة وليس من خارجها.

كما حاولت إيران في الماضي تقديم عدة مشاريع لتحقيق الأمن الإقليمي، ولكنها لم تنل ثقة دول الخليج، نظرا لسياستها التوسعية الرامية إلى بسط هيمنتها عن طريق المخططات الأمنية، مما يوحي بأن هدفها الأول هو القيام بدور أكبر في الخليج العربي، عن طريق فرض نفوذها على الدول الصغيرة. ومن أهم طروحاتها - في هذا الصدد - اقتراحها بإقامة حلف عسكري تحت اسم «منظمة الدفاع الإقليمية». ونظراً لأن الأمن الإقليمي يتعدى الحدود السياسية لدول مجلس التعاون، فإنه يتأثر بدائرتين استراتيجيتين، أولاهما، دائرة مناطق الأمن الإقليمي. التي يتحدد مداها بناءً على الأسس التالية:

(1) الأساس الجغرافي، ويعني عنصر الموارد وما يقوم عليه من تداخلات طبيعية وبشرية وحضارية، تعكس آثارها على العلاقات مع دول الجوار.

(2) الأساس الجيوبوليتيكي، الذي يقوم على اعتبار المجال الحيوي ومتطلبات الاستراتيجية الدفاعية والمصالح الاقتصادية والسياسية.

(3) الأساس الأيديولوجي، الذي يقوم على تبني مذاهب اقتصادية أو دينية، وقد يرتكز أيضا على المعتقدات والأصول العرقية.

(4) الأساس السياسي، القائم على وجود انتماءات وفلسفات سياسية ومذهبية معينة، يتم رسم السياسات وفقا لها.

أما الدائرة الاستراتيجية الثانية أو دائرة مناطق الأمن الثابتة فهي:

(1) الخليج العربي، وهو المنفذ الرئيسي للتجارة العالمية ومصدر تمويل هام لدول مجلس التعاون.

(2) البحر الأحمر، وهو المنفذ الرئيسي للتجارة العالمية عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط ودول أوربا الغربية، ويجب أن تكون هناك علاقات قوية بين دول المجلس وبين الدول المطلة عليه.

(3) اليمن، وهي بمثابة عمق استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد إنهاء الخلافات الحدودية مع السعودية.

(4) إيران، وهي الجار القوي لدول مجلس التعاون، ومصدر التهديد الرئيسي لأمنها.

(5) العراق والأردن، وهما المعبر إلى الشمال للاتصال بكل من تركيا وسوريا ولبنان.

(6) مصر، وتمثل المعبر إلى المغرب العربي وطريق التجارة العالمية عبر قناة السويس، ومركز الثقل الاستراتيجي في المنطقة.

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التوازن بين إيران ودول المجلس

لاشك أن للبعد العسكري أثراً كبيراً في صيانة الأمن القومي وحماية مقدرات الدول. مما يفرض علينا التطرق ـ ونحن في هذا السياق ـ إلى إيضاح بعض المفاهيم الاستراتيجية، في مجال القدرة العسكرية لدول المجلس وإيران. وسوف نكتفي بالخطوط الرئيسية التالية:

1. مفهوم التوازن الاستراتيجي

وهو يعني ـ بمفهومه الشامل ـ أن محصلة تقييم مكونات القدرة العسكرية بين طرفين متضادين تكون متعادلة، أو أن الفرق بينهما في القوة والقدرة العسكرية يكون محدودا، بحيث لا يمكن لأي من الطرفين أن يحقق موقفاً استراتيجياً عسكرياً لصالحه، يعطيه ميزة كبرى تؤثر على الموقف الاستراتيجي العام، وتجعله يفرض إرادته وشروطه على الطرف الآخر، من خلال استيلائه على أهداف ذات قيمة استراتيجية، أو تدمير أهداف حيوية تؤثر على اقتصاد العدو وقدراته على الصمود والاستمرار في الحرب، أو القدرة على فرض حصار يحرم العدو من الحصول على احتياجاته الاستراتيجية الحيوية، مثل مصادر الطاقة أو المواد الغذائية. ويندرج تحت هذا المفهوم أيضا التوازن بالأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية.

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ومن المحددات المؤثرة في عملية التوازن الاستراتيجي بين دول المجلس وإيران ما يلي:

الإمكانات المادية. وهي متوفرة لكل من إيران ودول مجلس التعاون، وقد خصصت إيران ٥٠ مليار دولار من ميزانيتها للتسليح خلال الأعوام القليلة القادمة، هذا بالإضافة إلى استفادة إيران من نتائج حرب الخليج الثانية بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بأسعار النفط.

تأثيرات حرب الخليج الثانية على دول المجلس. حيث استنزفت جزءاً كبيراً من اقتصادها، كما سببت انخفاضاً عالمياً لسعر النفط.

تفوق إيران بحجم العنصر البشري. وهذا يمكّنها من زيادة حجم قواتها المسلحة النظامية والاحتياطية.

السياسة التسليحية الإيرانية. إذ أبرمت إيران العديد من الاتفاقات التسليحية مع روسيا والصين وكوريا، تم تنفيذ جزء كبير منها، وهناك اتفاقات على طريق التنفيذ، إضافة إلى قدرتها على التصنيع العسكري. مما يضاعف من قدرات إيران العسكرية، ويؤثر بالتالي على ميزان القوى الاستراتيجية.

وفي مجال تقييم التوازن الاستراتيجي العسكري - بين إيران ودول المجلس - نجد تفوقا إيرانيا واضحا في حجم القوات البرية

بنسبة (3.5 : 1) لصالح إيران ، مقابل دول مجلس التعاون مجتمعة. وبالمثل نجد تفوقا إيرانيا نسبيا في مجال القوات البحرية والقوات الجوية، مضافا إلى ذلك مفارقات كبيرة في بنية القدرات والنظم العسكرية لدى الطرفين، تكمن في الآتي:

- وحدة القيادة العسكرية لدى الجانب الإيراني، في حين لا يتوافر ذلك في دول المجلس، وهذا ينعكس بالطبع على مفردات كثيرة في المنهجية العسكرية أبرزها:

(1) وحدة القيادة تدار فيها القدرة العسكرية بفكر رأس واحد.

(2) وحدة القيادة تؤدي إلى منهجية واضحة ومحددة في التخطيط الاستراتيجي.

(3) فعالية أسلوب تمرير الأوامر واستلام التعليمات.

(4) وضوح الهدف الاستراتيجي العسكري.

- عقيدة عسكرية ومنهجية عملياتية واضحة المعالم لدى الطرف الإيراني، في حين لا يتوافر ذلك لدى دول المجلس.

- خبرة قتالية وتدريبية عالية المستوى لدى الجانب الإيراني.

- توافر هيئات أركان خبيرة ومحترفة لدى الجانب الإيراني، في حين لايزال هذا الموضوع قيد التطوير في بعض دول المجلس.

- مخزون احتياطي بشري كبير لدى الجانب الإيراني، في مقابل النقص الشديد في هذا الجانب لدى دول المجلس.

- الاستراتيجية التعرضية هي منهجية الفكر العسكري الاستراتيجي الإيراني، في حين أن الاستراتيجية الدفاعية هي منهجية العمل العسكري لدى دول المجلس.

- استراتيجية الردع الإيرانية ترتكز على التصعيد المستمر، بينما لاتوجد أدوات الردع أساسا في دول المجلس.

- لدى الجانب الإيراني قدرات ذاتية لخلق ماكينة حرب مضبوطة الإيقاع والتناغم وبشكل محكم، في حين لا تزال القدرات الذاتية لدول المجلس في طور البناء.

- تعدد أنظمة القيادة والسيطرة لدى جيوش دول المجلس، في حين تتوحد لدى الجانب الإيراني.

- التباين في أنماط التدريب لدى جيوش دول المجلس، مما ينعكس بالتالي على وحدة الأداء.

- حساسية مجتمعات دول مجلس التعاون من الخسائر البشرية، في حين نجد عكس هذا تماما لدى إيران.

2 . نقاط القوة في وضعية الدفاع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي

- العمق الاستراتيجي الكبير، سواء على مستوى دول مجلس التعاون أو على مستوى المحيط الجغرافي العربي.
- سيطرتها على ممرين مائيين هامين هما الخليج العربي، بما فيه مضيق هرمز، والبحر الأحمر.
- القدرة على حشد قوات عسكرية عربية رديفة لقوات دول المجلس.
- توزيع مراكز الثقل الاقتصادية والسكانية والعسكرية على مساحات واسعة ومتباعدة.
- القدرات الاقتصادية الكبيرة التي تساعد على تدعيم القدرات العسكرية، من حيث زيادة حجم القوى البشرية وتوفير التكنولوجيا الحديثة.
- تجانس الشعوب من حيث اللغة والدين والفكر الأيديولوجي والثقافات المشتركة ومن حيث المفهوم الواحد لطبيعة التحديات التي تواجهها.

3 . نقاط الضعف في وضعية الدفاع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي

- طول السواحل الغربية وصعوبة الدفاع عنها، نظرا لطبيعتها المفتوحة التي تتطلب إعداد قوات بحرية كبيرة وحديثة.
- ضعف القدرات البشرية في مواجهة التعداد الضخم والمتزايد لدى إيران، مما يخلق مشكلة كبيرة في التوازن الديمجرافي الذي ينعكس على حجم القوات المسلحة للجانبين.
- وجود حجم كبير من الجاليات الأجنبية في دول المجلس، تنعكس آثاره على أوضاعها الاجتماعية والثقافية والأمنية.
- التقارب الجغرافي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

4 . خصائص حروب المستقبل

لكل نوع من الحروب خصائص تتعلق بالاستراتيجية العملياتية، وهذه الخصائص تحدد مدى القدرة على القتال بعد أن تحدد المبادئ كيفية القتال. وفي حين تتأثر المبادئ بالظروف والمعطيات المحيطة بالقوة، من حيث البيئة العملياتية وحجم القوات والأهداف والمقاصد، فإن خصائص الحرب تؤثر في هذه العوامل بخصوصيتها، وهي تدفع بالمخطِّط والمنفِّذ نحو الرؤية الواضحة لمجريات الأحداث، وربما إلى تقرير النتائج إذا كانت البدايات جلية واضحة. ومن منطلق

التوقع لحرب المستقبل في منطقة الخليج، نعرض فيما يلي تأثير خصائص الحرب العملياتية على شكل ومجريات العمليات الاستراتيجية المتوقعة.

الحركة

إن مسرح العمليات في الخليج يستوجب تطبيق خاصية الحركة في البر والبحر والجو، طبقاً للبيئة والوضع الجغرافي في المنطقة، حيث تفصل مياه الخليج بين إيران ودول المجلس. ورغم أن غالبية القوات البرية الإيرانية تتصل بعنصر المشاه، إلا أنها تمتلك خاصية الحركة الاستراتيجية، من خلال تشكيلات القوات المنقولة والمحمولة، والوحدات الخاصة والوحدات البرمائية، والإسناد الهندسي الكبير، والأعداد الكبيرة من الطائرات العمودية المسلحة، التي تسهل حركة القوات وتؤمن الحماية لها. في حين تؤمن القوات الجوية سيطرة جوية نسبية في حال تنفيذ عمليات تعرضية استراتيجية تجاه دول المجلس.

أما فيما يتعلق بجيوش دول مجلس التعاون، فإن تفعيل هذه الخاصية يتطلب أن تتبنى استراتيجيتها العسكرية الخطوط التالية:

- زيادة حجم القوات المحمولة والمنقولة جوا.
- زيادة حجم الطائرات العمودية المسلحة، ودمجها في الهيكل التنظيمي للتشكيلات البرية.

- تطوير قدرة الإسناد الهندسي.
- بناء منظومة من الأسلحة المضادة للدبابات مختلفة المدى.
- تطوير التدريب الليلي وتفعيله.
- بناء خطوط سكك حديدية بين دول المجلس ومسرح العمليات، لضمان نقل القوات والمعدات بشكل أسرع وكثافة أكبر.
- تطوير منظومة الحرب الإلكترونية للأبعاد الثلاثة، وربطها بوسائل إنذار مبكر متطورة.
- تطوير حجم وفعالية وحدات الإسناد الكيماوي، ودمجها في الهيكل التنظيمي للقيادات والتشكيلات والوحدات.

التعرض

تتوافر لإيران إمكانية التعرض الاستراتيجي والعملياتي ضد دول المجلس لعدد من الأسباب، منها:

التفوق في ميزان القوة النسبي، وامتلاك إيران لسلاح الردع الكيماوي والنووي، المنتظر دخوله حيز العمل خلا ل العقد القادم، واعتماد إيران على قواعد بشرية تتواجد على أرض دول مجلس التعاون، والتفوق الإيراني في مجال الحرب الإلكترونية والعمليات الليلية والإسناد الهندسي والمدفعي والفني، وأخيراً القدرات الإيرانية الكبيرة في عمليات الإبرار البحري والجوي.

أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون فإن الاستراتيجية التعرضية أمرٌ لا تتوفر مقوماته ووسائله في الوقت الحاضر. وليس أمامها إلا اتباع خطة الدفاع الاستراتيجي والتعرض التعبوي، التي ستشتمل على سلسلة من الأعمال الدفاعية والمتحركة، كالإعاقة والهجمات المعاكسة والعمل خلف الخطوط المعادية والهجمات التخريبية وهذا يتطلب تطويراً في البني والتنظيمات العسكرية بشكل يتواءم مع البيئة العملياتية القائمة والمتوقعة.

القـــوة

بالنسبة لإيران، تتيح طبيعة المنطقة على الساحل الغربي للخليج مكاناً ملائماً للمناورة الاستراتيجية، أكثر منه على الساحل الشرقي، بحكم طبيعة المنطقة الجبلية شرقا. وهذا يتطلب قوة اندفاع كبيرة للعمليات الأولية للجانب الإيراني، وخاصة في مرحلة تأسيس رؤوس الجسور وحماية خطوط الأهداف بداخلها. وستحاول إيران إحراز خاصية تفوق التكيف الاستراتيجي من خلال الحفاظ على مكتسبات الفائدة الأولى للمهاجم، وذلك عن طريق تنفيذ مناورة استراتيجية تنبثق عنها مناورات تعبوية.

ومن المعروف أن مبدأ اختيار مكان وزمان حرب المستقبل لاتحدده دول المجلس، مادامت ليست هي البادئة بالقتال. ولذا لابد من تطوير نظام قيادة وسيطرة فعال، يؤمن استجابة فاعلة لعمليات

قوات دول المجلس، لاسيما أنها تنتشر على مساحة واسعة. كما يجب تفعيل دور معركة الأسلحة المشتركة، وتهيئة احتياطيات استراتيجية وميدانية، لتحقيق تفوق التكيف الاستراتيجي في حالة تخلخل القوات المعادية، ثم الانتقال إلى استراتيجية الاستثمار والمطاردة الشاملة.

الحمايـــة

ستواجه إيران تناقضات حادة في استراتيجيتها العملياتية. لأنها ستصبح معرضةً استراتيجيا على طول الجبهة عند قيامها بتنفيذ مناورة استراتيجية. وهذا يفرض تأمين وسائل حماية للانفتاح الاستراتيجي الواسع، مما يحدث شرخاً كبيراً في بناء خاصية الحماية المطلوبة. وقد تساعد القدرة الإلكترونية المتوافرة للقوات الإيرانية في توفير بعض الحماية ضد اختراق النظام الأمني للعمليات والمعلومات الإيرانية، ولكن إلى حين. وبالنهاية فإن تأمين الحماية للقوات الإيرانية سيستنزف كافة الإمكانيات المتاحة، ويترك العمق الإيراني بدون حماية.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون فإنها ستواجه صعوبات كبيرة في تأمين حماية فاعلة لمراكز الثقل الاقتصادية والسكانية، بسبب وقوع معظمها على ساحل الخليج، الذي سيكون مجالاً للمناورة الاستراتيجية الإيرانية.

مزج القوة بالحركة

ستتبنى إيران استراتيجية عملياتية تعرضية، ترتكز على مناورة استراتيجية تمهيدية، تتبعها معركة تعبوية، ثم مناورة استثمار. وستواجه إيران صعوبة في تنفيذ هذه الاستراتيجية، بسبب احتياجها إلى سيطرة مطلقة في البحر والجو وهذا غير متاح لها.

أما الاستراتيجية العملياتية لقوات دول المجلس فسوف ترتكز على الدفاع الاستراتيجي والتعرض التعبوي مما يستدعي توافر احتياطيات استراتيجية على مستوى دول المجلس، واحتياطيات ميدانية لمواجهة التهديدات الرئيسية والإضافية والثانوية. وكذلك فإن زيادة فاعلية وسائل الاستطلاع للأبعاد الثلاثة، يحول دون حصول العدو على مفاجأة استراتيجية أو تعبوية أو الحصول على المبادأة.

الاحتكـــاك

ستواجه إيران عوامل احتكاك تقلل من كفاءة قدرتها العسكرية، من هذه العوامل: التنافس القائم بين الحرس الثوري وقوات الجيش النظامي، وعدم قدرة الاقتصاد الإيراني على دعم المجهود الحربي الضخم، والحظر المفروض على تسليح القوات الإيرانية من الولايات المتحدة والغرب، إلى جانب فقدانها للهدف المشروع والعادل والمقنع لشن حرب ضد دول الخليج.

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أما دول الخليج فسوف تواجه بدورها عددا من عوامل الاحتكاك منها: اختلال ميزان القوى النسبي للقدرة العسكرية قياسا إلى إيران، ووجود قوى شيعية كبيرة على أراضي بعض دول المجلس، وعدم توفر الخبرة القتالية لدى جيوش دول المجلس، إلى جانب صغر حجم الجيوش لبعض الدول، بما يحول دون تمكّنها من حماية حدودها وسواحلها وحفظ الأمن والاستقرار في الداخل، وأخيراً خبرتها المتواضعة في مجال الحرب الإلكترونية والعمليات الليلية.

الأمور غير المتوقعة

أولا: بالنسبة إلى إيران

- إمكانية حصول إيران على مفاجأة استراتيجية وتعبوية.
- استقطاب السكان الموالين على أرض دول الخليج من أتباع المذهب الشيعي.
- استخدام مناطق غزو غير متوقعة - خاصة من خلال العراق - واجتياح دول المنطقة من الشمال.
- اللجوء إلى حرب ناقلات النفط وتدميرها.

ثانيا: بالنسبة إلى دول مجلس التعاون

- قصف منصات الصواريخ الاستراتيجية على الساحل الشرقي وإبطال فعاليتها.
- قصف الجزر الإيرانية الاستراتيجية، التي يخزن فيها الدعم اللوجستي للقوات الإيرانية.
- تنفيذ ضربة استراتيجية جوية استباقية.
- اعتراض الصواريخ الاستراتيجية الإيرانية وإفشالها.
- استخدام أسلحة الليزر على المعدات الأرضية، واستخدام أجهزة تحطيم الأشعة التي تساعد على إخفاء الآليات بدون توفر ساتر.

رؤية مستقبلية

إن المستقبل سيظل دائماً محط الاهتمام، رغم أن النظر إليه محفوف بالمصاعب والاحتمالات التي قد تبدو عصية على التنبؤ. وقد تعلم الجميع ـ عبر التاريخ الإنساني ـ أن من يستطيع استشراف المستقبل، هو وحده القادر على إدراك احتمالاته وتوقي مفاجآته وبلوغ غاياته. ومع أن ذلك الأمر يشكل مغامرة تصل إلى حد المخاطرة، إلا أنها مغامرة معقولة وتستحق التضحية رغم كل مشاقها.

أمن الخليج وانعكاساته
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سوف تبقى هناك احتمالات كبرى متعلقة بالمستقبل، كما أن المستقبل بدوره متعلق بها. فما هي التأثيرات المحتملة لحركة تفاعل الأزمات، التي تتزاحم وتتصادم في منطقة الخليج خلال السنوات الأخيرة، ويمتد تأثيرها إلى قابل الأيام. وهي أزمات تمس الأمن والحياة والقيم ؟. ثم ماهي التأثيرات المحتملة لحركة الصراعات الدولية، سياسية كانت أو عسكرية أو اقتصادية ؟.

إنها احتمالات تبدو كأنها رهان على مجهول، والرهان على المجهول ليس رهانا على معجزة، لأن المجهول موجود في الحقيقة، وإن تعذر تحويل وجوده إلى حقائق وأرقام وقوانين، لأن ماهو عملي يقبل الحساب بسهولة، أما ماهو مصيري وتاريخي فإن تقديره صعب بقواعد الحساب، لأن مجاله عالم الصراعات والتفاعلات والتداعيات.

إن الخليج العربي يعيش ويجتاز حالة من هذا النوع، ولعله بحاجة إلى فترة يهضم فيها واقعه وتجاربه، بل لعله بحاجة إلى صرخة تنبيه أو إلهام. فإذا استطاعت المنطقة أن تجتاز جسور الأمان، فإنها قد تستعيد إرادتها وتشكل مستقبلها بنفسها، وتدافع عن أمنها بوسائلها الذاتية، وهذا ما نأمله ونرجوه.

نبذة عن المحاضر

العقيد الركن / محمد أحمد آل حامد

- حاصل على بكلوريوس العلوم العسكرية من الأردن عام 1989، وشهادة الماجستير في العلوم الإدارية والعسكرية من الأردن عام 1996.
- حصل على دورة بكلية ساندهيرست بالمملكة المتحدة عام 1997.
- حصل على دورة دروع أساسية، ثم دورة دروع متقدمة، ثم قادة كتائب، وكلية القادة والأركان.
- حصل على دورة الأمن الوطني والدولي من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة عام 1993.
- اشترك في عدة ندوات ومؤتمرات عسكرية، تخطيطية وتدريبية.

صدر عن «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكمبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

العقيد الركن / محمد أحمد آل حامد





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

The Emirates Center for Strategic Studies and Research

ص.ب: ٤٥٦٧، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

تلفون: ٧٦٤٦٦٦ ـ ٩٧١٢، فاكس: ٧٧٣٥٣٣ ـ ٩٧١٢ E-mail: root@ecssr.edu

http://www.ecssr.ac.ae